

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الرباط في: 4 جمادى الآخرة 1433
الموافق ل: 26 أبريل 2012

المملكة المغربية
رئيس الحكومة



منشور رقم: 5/2012

إلى

السيد وزير الدولة

والسيدة والسادة الوزراء والمندوبين السامين

والمندوب العام والمندوب الوزاري

الموضوع: تفعيل توصيات تقرير المجلس الأعلى للحسابات لسنة 2010.

سلام تام بوجود مولانا الامام،

وبعد، فقد أصدر المجلس الأعلى للحسابات، كما تعلمون، تقريره السنوي برسم سنة 2010، بصفته الهيئة العليا لمراقبة المالية العمومية للدولة والأجهزة العمومية. وقد رصد هذا التقرير مجموعة من الاختلالات والنقائص في تدبير المالية العمومية وتسيير بعض المنشآت والمرافق العمومية.

ومن جملة ما جاء في هذا التقرير :

- ✓ تدني مستوى مردودية وفعالية وجودة الإنفاق العمومي؛
- ✓ ضعف أداء منظومة الرقابة الداخلية في الإدارات وعدم ترسخ ثقافة التدبير وفق النتائج والنقص في التنسيق بين مختلف الفاعلين في مجال التدبير العمومي؛
- ✓ النقص في التشاور والمشاركة البناءة على مستوى الأجهزة التداولية لبعض المقاولات والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية؛
- ✓ ضعف حكمة المشاريع على مستوى تحديد الحاجات وجدوى الحلول المعتمدة وكفاءة الموارد البشرية المكلفة بتدبير الاستثمارات واحترام قواعد الشفافية أثناء إیرام الطلبيات والتنسيق والمراقبة وتتبع الأشغال المنجزة؛

✓ وجود حالات تنازع المصالح وعدم احترام القوانين والتنظيمات الجاري بها العمل من قبل بعض الإدارات والمؤسسات والشركات التي تمت مراقبتها، وكذا منح امتيازات وصرف تعويضات ومكافآت ومنافع بدون موجب ولا سند قانوني.

لذلك، وانسجاما مع ما تم التأكيد عليه في البرنامج الحكومي من ضرورة التفاعل الإيجابي مع تقارير وتوصيات الهيئات الدستورية الساهرة على حماية مبادئ وقيم الحكامة الجيدة والشفافية والمحاسبة، وتفعيلا لربط المسؤولية بالمحاسبة، وضمانا لحماية المال العام وتدبيره بشكل سليم وفعال وناجع، وحرصا على تخليق الحياة العامة على كل مستويات التدبير، فإنني أدعوكم إلى السهر شخصيا على تتبع تنفيذ هذه التوصيات والاستفادة من مختلف الملاحظات الواردة في تقارير المجلس. كما أدعوكم إلى جرد جميع حالات تنازع المصالح بالمؤسسات والهيئات التي توجد تحت إشرافكم والعمل على إيقافها عاجلا.

وغير خاف عنكم أن تفعيل التوصيات الواردة في تقارير المجلس الأعلى للحسابات لتقويم كافة الاختلالات المرتبطة بنشاط الإدارات والهيئات العمومية لا يغني عن تحريك مساطر المتابعة القضائية متى كانت طبيعة بعض هذه الاختلالات تستوجب ذلك.

والسلام عليكم.

رئيس الحكومة

عبد الإله ابن كيران